

الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات الإسلامية

إعداد

دكتور / محمد عبد الحليم عمر

أستاذ المحاسبة

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

مقدم إلى

المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

الذى تنظمه : « هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية »

١٨ - ١٩ شعبان ٤٢٣ هـ الموافق ٣٠ - ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢ م

بمملكة البحرين

مقدمة

من أهم عوامل نجاح المؤسسات الإسلامية وقدرتها على المنافسة الصفة الإسلامية التي تميز بها وما تتطلبه عليه من ممارسة أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وفيها العليا الأمر الذي يتطلب العمل وباستمرار على ضمان وتأكيد والتحقق من التزامها بهذه الأحكام والتوجيهات بكل الطرق والأساليب، ومن هذه الأساليب التي تسير عليها جميع البنوك وشركات التأمين الإسلامية إنشاء هيئة للرقابة الشرعية يبدأ عملها منذ إنشاء البنك برسم أسلوب العمل به من الناحية الشرعية، ثم مراجعة العمليات التي يباشرها البنك في مختلف المجالات للتأكد من موافقتها لما تم وضعه من ضوابط شرعية، وإبداء الرأي أو الفتوى وتقديم المشورة فيما تعرضه عليها إدارة المؤسسة، ويمكن القول إجمالاً إن هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية قد أدت دورها غير أن حدود هذا الدور تعتبر دون المأمول وهذا ما صوره أحد أعلام هيئة الرقابة الشرعية في العديد من البنوك الإسلامية يقول: «أما الهيئات الشرعية في البنوك والشركات فقد حققت الحد الأدنى من أهدافها ويرجع ذلك إلى أن أعضاء الهيئة غير متفرغين وليس للهيئة أمانة متفرغة، ولا بد من تصحیح هذا الواقع لكي تؤدي الهيئة واجبها كاملاً»^(١). والمدخل لهذا التصحیح كما يوضحه فضیلته هو التوجه نحو الرقابة الشرعية الداخلية والذي بدأ بواحدة تظهر أخيراً في بعض الصور التطبيقية العملية والتي منها: إنشاء أمانة عامة لهيئة الرقابة الشرعية متفرغة تتولى متابعة التنفيذ كما في الهيئة العامة للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية في السودان، أو وجود مراقب شرعى مقيم في البنك مندوباً عن هيئة الرقابة الشرعية كما في بنك دبي الإسلامي، أو إنشاء إدارة للتدقيق الشرعى الداخلى كما في بنك قطر الإسلامي.

وفضلاً عن الندرة التطبيقية لهذه الأساليب التصحیحية فإنها لم تلق عناية في الدراسة والكتابة عنها سوى ما أصدرته الهيئة^(٢) في المعيار رقم (٣) من معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان: «الرقابة الشرعية الداخلية»، الأمر الذي يظهر معه مدى الحاجة إلى تكثيف وتعزيز الدراسات حول الرقابة الشرعية الداخلية من أجل الإسهام في إنجاح مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا ما تعمل الهيئة عليه في مؤتمرها الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المزمع عقده في أكتوبر ٢٠٠٢م المقبل إن شاء الله. حيث

(١) فضیلة الدكتور/ الصدیق الضریر - بحث هیئات الشرعیة - مقدم إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه هیئة المخابث والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين رجب ١٤٢٢هـ - أكتوبر ٢٠٠١م، ص ٢٨-٢٩.

(٢) عندما ترد كلمة الهيئة في هذا البحث يقصد بها اختصاراً هیئة المخابث والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

خصصت أحد محاور المؤتمر تحت عنوان: «تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية» ولقد شرفتني الهيئة بأن أكون أحد المتحدثين حول هذا الموضوع لذا أعدت هذه الورقة التي بدأتها ببيان أهمية الرقابة الشرعية ومدى الحاجة إليها وأهدافها، ثم الانتقال إلى تحرير المفاهيم الأساسية للموضوع من أجل الوصول إلى تحديد المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية وموقعها من نظم الرقابة الداخلية الأخرى وينتهي البحث بتناول مقومات وأساليب وأدوات الرقابة الشرعية الداخلية.

وبذلك فإن البحث يهدف إلى ما يلى:

- ١- بيان أهمية ومدى الحاجة إلى، وأهداف الرقابة الشرعية الداخلية لتأكيد ضرورة الاهتمام بها وأنه لا يغنى عنها وجود هيئات للرقابة الشرعية.
- ٢- تحرير المفاهيم المتصلة بالموضوع نظراً لوجود خلط وليس فيما كتب عنه وهو قليل من أجل تحديد المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية ونطاقها ونطاقها والإطار العام لها.
- ٣- بيان مهام الرقابة الشرعية الداخلية وأساليب والإجراءات التي تتبع لأداء هذه المهام.

وفي نطاق موضوع البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه فإنه تم تنظيمه وفق ما يلى:

المبحث الأول: مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية وأهدافها.

المبحث الثاني: تحرير وتطوير المفاهيم المتصلة بالرقابة الشرعية الداخلية.

المبحث الثالث: مقومات وأساليب الرقابة الداخلية الشرعية.

المبحث الأول

مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية وأهدافها

أولاً: مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية:

من المقرر أن الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات الإسلامية هو قيام أعمالها على أساس أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما تؤكده قوانين إنشائها ونظمها الأساسية، الأمر الذي يلزم معه العمل بكل الطرق والأساليب على ضمان التزامها بذلك والتحقق من هذا الالتزام باستمرار، وهذا ما يتطلب وجود رقابة شرعية داخلية، ويؤكد الحاجة إليها ما يلى:

أ) مساندة واستكمال دور هيئات الرقابة الشرعية، وذلك نظراً للآتي:

١- أن أعضاء هيئات الرقابة الشرعية غير متفرغين وبعضهم غير مقيم في الدولة أو البلد مقر المؤسسة الذي يرافق أعمالها، وبعضهم عضو في أكثر من هيئة للرقابة في مؤسسات عديدة، وكل ذلك يجعل من الصعوبة عليهم فحص ومتابعة أعمال المؤسسة باستمرار^(١).

٢- مهام هيئات الرقابة الشرعية كما هي في الواقع وكما تنص عليه القوانين واللوائح التي تنظم ذلك^(٢) تدور بين أعمال إنسانية مماثلة في وضع العقود والنماذج ونظم العمل، وأعمال إبداء الرأي فيما يعرض عليهم من مسائل إما في صورة فتاوى بالترجيح بين الآراء أو الاجتهد في بحث المسائل المستحدثة أو الرد على استفسارات الإدارة، ثم فحص أعمال المؤسسة شرعاً، الأمر الذي لا يمكنهم المتابعة التفصيلية لكل ما يحدث في البنك.

٣- إن الرقابة الشرعية الداخلية تتكامل مع عمل هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق الهدف من الرقابة الشرعية بوجه عام وهو ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملات البنك، إذ يقدر سلامه الرقابة الشرعية الداخلية يمكن الهيئة الرقابة أن تحدد نطاق الفحص الذي تقوم به على أساس العينات ومن وجه آخر فإن الرقابة الشرعية الداخلية تتم وفق الأسس والسياسات والضوابط الشرعية التي تضعها هيئة الرقابة الشرعية المعاملات.

٤- لتأكيد مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية لاستكمال دور هيئات الرقابة الشرعية، فإنه توجد محاولات تطبيقية مثل وجود مندوب مقيم في المؤسسة من

(١) تقوم عمل هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية - الصادر عن المعهد الإسلامي للفكر الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ١٤-١٥.

(٢) فضيلة الدكتور / الصديق الضمير، مرجع سابق.

هيئة الرقابة يسمى المراقب الشرعي، أو وجود أمانة متفرغة للهيئة مقيمة وذلك من أجل المتابعة التفصيلية للأعمال والمعاملات، وهذه المحاولات رغم ندرتها تنصر عن أداء دور الرقابة الشرعية الداخلية المنشود.

٥- عمل هنات الرقابة يقتصر على الرقابة اللاحقة، وأسلوب الرقابة السليم يجب أن يستمر زمنياً في مراحل العمل الثلاث وهي الرقابة السابقة والرقابة المتزامنة والرقابة اللاحقة وهو ما يتحقق بواسطة الرقابة الشرعية الداخلية.

٦- إن عمل هنات الرقابة فيه شبه كبير بعمل المراجع الخارجى للحسابات والذى يعتمد فى عمله على مدى سلامه نظام الرقابة الداخلية فى المنشأة وعلى عمل المراجع الداخلى.

وهكذا يتضح أن وجود الرقابة الشرعية الداخلية ضروري ولا يغنى عنه وجود رقابة الهنات الشرعية، كما أن الرقابة الشرعية الداخلية لا تغنى عن رقابة الهنات الشرعية الحاجة إلى هنات الشرعية.

ب) من المقرر أن مسؤولية الالتزام بالشريعة الإسلامية تقع على عاتق إدارة المؤسسة والعاملين فيها، وهذا ما قررته نصوص قوانين إنشاء هذه المؤسسات والنظم الأساسية لها التي تنص على التزام البنك أو الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية^(١) والمخاطبون بذلك بالطبع هم الإدارة بالدرجة الأولى، وهو ما أكدته الدراسات المتخصصة في هذا المجال مثلما ما جاء «إن متابعة ممارسات هذه البنوك والتأكيد من مطابقتها للأحكام الشرعية مسؤولية جماعية للعاملين في الإدارات المختلفة بهذه البنوك»^(٢) وهو ما جاء في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) الخاص ب الهيئة الرقابة الشرعية فقرة (٤) ما نصه «يجب أن يشمل التقرير (تقرير هيئة الرقابة الشرعية) على بيان واضح يفيد أن إدارة المؤسسة مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصورة صحيحة»، وهو ما تأكيد أيضاً في المعيار رقم (٢) الخاص بالرقابة الشرعية فقرة (٥) والذي انتهى بالعبارة التالية «مع مراعاة أن الرقابة الشرعية على المؤسسة لا تغنى الإدارة من تنفيذ جميع المعاملات طبقاً للشريعة»^(٣). وبما أنه يصعب على الإدارة خاصة الإدارة العليا

١) فضلاً انظر على سبيل المثال: المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصرى، والمادة ٤ من قانون بنك فيصل الإسلامي السوداني، والتي جاء بها ما نصه «تضع جميع معاملات البنك وأنشطته لما تفرضه الأحكام والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية» ويعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢) تقويم عمل هنات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية - مرجع سابق ص ١١.

٣) مجلد المعايير الصادر عن الهيئة - طبعة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ - الجزء الخاص بمعايير الضبط ص ٦، ١٦.

القيام بذلك بنفسها بالمتابعة الشخصية عن طريق الإشراف المباشر لأعمال مرؤوسيهم للتحقق من الالتزام الشرعي. لذلك فإن الوسيلة المناسبة التي تساعدها على أداء هذه المسئولية هي الرقابة الشرعية الداخلية.

— رغم مرور حوالي ربع قرن على إنشاء البنوك الإسلامية فإن الكثير من العاملين فيها والذين لم يسبق تأهليهم شرعاً بحكم تخصصاتهم المحاسبية والإدارية والقانونية، يجهلون الكثير من الضوابط الشرعية لأعمالهم ولذلك يأتى تنفيذها أحياناً مستوفياً النواحي الشكلية مفتقداً الجوهر الشرعي، ووجود رقابة شرعية داخلية يساعد على فهم العاملين للأحكام الشرعية وبالتالي يؤدي إلى سلامة أعمالهم شرعاً من حيث الشكل والجوهر.

وهكذا تتضح مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية ومدى أهميتها والتي تظهر أكثر بيان أهدافها التي نتناولها في الفقرة التالية:

ثانياً: أهداف الرقابة الشرعية الداخلية:

يرتبط تحديد أهداف الرقابة وبيان حدودها، وهدفها العام، وخطوطاتها، بالمعنى العام للرقابة وهذا ما يتطلب التعرض في إيجاز لبيان ذلك في المفهوم الإداري والمحاسبي المعاصر، وفي المفهوم الإسلامي، ففي الفكر الإداري والمحاسبي يوجد اتجاهان: إدراهما^(١) «التأكد أو التحقيق من أن التنفيذ متطابق لما أريد له أن يكون أو للخطة المقررة» وبالتالي يقصر هدف الرقابة في كشف الأخطاء والتجاوزات عن المقرر وهو ما يعني أن تبدأ الرقابة بعد التنفيذ. الاتجاه الثاني^(٢) فيرى أن الرقابة تعني «إخضاع التنفيذ ليطابق» وذلك عن طريق الخطة» التحكم في الأداء الفعلي من خلال تهيئة كافة الإمكانيات أمام المسؤولين حتى لا يقعوا في الأخطاء وبالتالي فيإن الرقابة يكون ضمان الالتزام بأداء العمل على وجه سليم وذلك يتطلب توسيع نطاق الرقابة وتعدد مراحلها لتبدأ قبل تنفيذ العمل وأثناءه وبعده، وإذا كما نتحدث عن الرقابة الشرعية فإنه يلزم أن نبين المفهوم الإسلامي للرقابة ونبأه حول موضوع الرقابة بوجه عام ، بالمعنى اللغوي للرقابة الذي جاء فيه من معاني الرقابة «الحفظ

(١) د/ محمد صديق عفيفي – الإدارة في مشروعات الأعمال – دار الكتب للنشر والوزع بالكويت – بدون تاريخ ص ٣٢٢.

د/ متولي عامر "إطار المعاشرة الإدارية" دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ١١٢ : ١١٣.

(٢) د/ أحمد رشيد "نظرية الإدارة العامة" دار المعارف ١٩٧٤ ص ٢٦٠.

د/ إبراهيم عشماوي «أساسيات المراجعة والرقابة الداخلية» – مكتبة عين شمس – بدون تاريخ ١٤٧/١

د/ مصطفى رشدي شحاته "البناء الاقتصادي للمشروع – مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية ١٩٧٩ ص ٣٥٠.

والحراسة»^(١) والرقيب الحافظ والحفيف»^(٢) ومنه قول الله تعالى «هُوَ الَّذِي عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ كَرَامًا كَاتِبِينَ تَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ» وحافظين أي رقباء من الملائكة^(٣) قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» أي حافظا^(٤) وإذا كان الحفظ من لوازم الرقابة فإنه لا يتصور أن تنتظر الرقابة حتى تقع المخالفات وتكتشفها، بل لابد أن تبدأ قبل ذلك عن طريق مساعدة العاملين على ضمان الالتزام بالأداء السليم وهذا ما يظهر في تفسير الآية السابقة حيث جاء «فَهُوَ يُشَرِّحُ لَكُمْ مِنْ أَحْكَامِ مَا يَصْلَحُ شَأْنَكُمْ وَيُعَدِّكُمْ لِلْسَّعَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(٥) وهذا ما وعاه وسار عليه علماء المسلمين في سبق واضح للفكر المعاصر فها هو الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه أحياء علوم الدين^(٦) وهو يعدد خطوات الرقابة بوسع نطاقها بما لا يجعلها مقتصرة على كشف الأخطاء بل لضمان أداء العمل بدون أخطاء وحدد هذه الخطوات في أربع هي:

- خطوة المشارطة، أي تحديد الشروط والضوابط التي يسير عليها العاملون في أداء مهامهم ، ويقابلها في المفهوم المعاصر التخطيط ووضع المعايير والتوجيهات.
- خطوة المراقبة: أي تتبع الإجراءات التنفيذية، وقسمها على خطوتين فرعيتين أطلق على الأول: نظر قبل العمل، والغرض منه كما حده حسم مادة الشر من منبعه الأول، وهو ما يسمى في المفهوم المعاصر «الرقابة المانعة»، وأطلق على الثانية: النظر في العمل وعرفة بأنه تفقد كيفية العمل وهو ملزם له في جميع أحواله» وهو ما يطلق عليه في المفهوم المعاصر الرقابة المتزامنة أو قياس الأداء.
- خطوة المحاسبة: وتعنى النظر في نتائج العمل لمعرفة مدى مطابقته للمشارطة إما بالزيادة فسيكون خيراً وأما بالنقص فيكون خطأ أو انحرافاً، ويقابل ذلك في المفهوم المعاصر «الحكم وتقويم الأداء».
- خطوة المعاقبة والمجاهدة، أي العمل على تصحيح الأخطاء بما فيها تقرير الجزاء المناسب، ثم اتخاذ ما يلزم لعدم تكرار ذلك في المستقبل.

وبناءً على هذا التحليل فإن هدف الرقابة الشرعية بوجه عام يجب أن لا يقتصر كما يري البعض على مجرد التحقيق أو التأكيد من عدم مخالفة أعمال المؤسسة للشريعة كما ورد في المعيار رقم (٢) الصادر عن الهيئة في الفقرة (٤) تحت عنوان "الهدف من الرقابة

(١) الفيروز آبادي - بصائر ذوى المميز في لطائف الكتاب العزيز - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر /٣٩٤.

(٢) «لسان العرب لابن منظور» - دار المعرف ص ١٦٩٩.

(٣) (١٢، ١١، ١٠) تفسير القرطبي دار الغد العربي /١٠ ٧٢٨٤ من سورة

(٤) الآية (١) من سورة النساء ، والتفسير القرطبي /٢ ١٦٧٣.

(٥) تفسير المازار للسيد محمد رشيد رضا /٤ ٣٣٨.

(٦) الإمام أبو حامد الغزالي "أحياء علوم الدين" دار المعرفة بيروت - بدون تاريخ / ٤ ٣٩٤ وما بعدها.

الشرعية» حيث جاء «تهدف الرقابة الشرعية إلى التأكيد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشريعة لأن ذلك يمثل إحدى خطوات الرقابة وهو لا يتفق مع المفهوم الإسلامي للرقابة بل يجب أن يمتد الأمر إلى أبعد من ذلك وهو العمل على ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا يتطلب وكما هو منوص عليه في اختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في القوانين والنظم، قيامها بوضع وإقرار صيغ العمل وبتفصيف وعى العاملين بالنوافح الشرعية والإجابة على التساؤلات والاستفسارات، للعملاء^(١) ومراجعة المعاملات والتصرفات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية^(٢) وفي نظام آخر فإن اختصاصات الرقابة الشرعية «رسم أسلوب العمل بالبنك من الناحية الشرعية ، وإيادء الرأي من الناحية الشرعية فيما يحال إليها من معاملات البنك، وتقديم المشورة فيما يعرض عليها ومراجعة عمليات البنك من الناحية الشرعية^(٣)». كما أن الأمر يتسع لدى البعض بالإضافة إلى ما سبق.

وإذا كانت الرقابة الشرعية الداخلية هي أحد مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية بوجه عام فإن هدفها الأساسي يجب أن يتماشى مع المفهوم الإسلامي للرقابة ومع المنصوص عليه في نظم الرقابة الشرعية حسبما ورد في النظم الأساسية لها ، الأمر الذي يمكن معه تحديد الهدف العام للرقابة الشرعية الداخلية بأنه العمل على ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات المؤسسة، وللتوصل إلى هذا الهدف العام أو الاستراتيجي يتطلب الأمر تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ— مساعدة الإدارة على أداء مسؤوليتها في تنفيذ المعاملات على أساس الأحكام الشرعية وذلك بفحص ملف كل عملية قبل التنفيذ وإقراره إن كان متفقاً مع الشريعة أو إيادء الرأي المبرر بمنعه ورفعه إلى الإدارة المسئولة.

ب— مساعدة العاملين كل في موقعه على الالتزام بالشريعة من خلال الاحتكاك المباشر بالمرجعين الشرعيين الداخليين والذين يقاربونهم سنًا ووظيفة وإمكان الاستفسار منهم عن النواحي الشرعية المتصلة بعملهم.

ج— مراجعة الأعمال والعمليات أولاً بأولى قبل التنفيذ لمنع المخالفات الشرعية قبل وقوعها، وأنشاء التنفيذ لسرعة اكتشاف هذه المخالفات والعمل على تصحيحها أولاً بأول.

د— مراجعة القوائم المالية الدورية التي تعد كل فترة خلال السنة (ربع سنوية أو نصف سنوية) لزيادة مصداقيتها الشرعية.

(١) د. عبد العسار أبو غدة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية» بحث منشور بمجموعة البركة - ١٤٢٠ هـ ص ١٠٦-١٠٨.

(٢) فقرة — ب المادة (١٧) من قانون المصارف الإسلامية اليمني رقم ٢١ لسنة ١٩٩٦.

(٣) المادة (٢٩) من النظام الأساسي لبنك فصل الإسلامي السوداني

هـ - العمل على تأكيد ثقة المتعاملين مع البنك في سلامة التزامه بالأحكام الشرعية في المعاملات معهم والتي كانت السبب الرئيسي لتعاملهم مع البنك.

هذه هي أهمية وأهداف الرقابة الشرعية الداخلية، فما هو الشكل الذي يجب أن تكون عليه هذه الرقابة لتلبى هذه الحاجة وتحقق هذه الأهداف؟

هذا ما سنعرض عليه في البحث التالي:

المبحث الثاني

تحرير وتطوير المفاهيم المتصلة بالرقابة الشرعية الداخلية

الرقابة الداخلية من المصطلحات أو المفاهيم المستقرة في علم المحاسبة والإدارة حيث تعتبر موضوعاً رئيسياً في فرع مراجعة الحسابات، وأحد الصور لوظيفة الرقابة في علم الإدارة وتجد طريقها في التطبيق العملي وتؤدي دورها بكفاءة، أما مصطلح الرقابة الشرعية الداخلية فهو مصطلح مستحدث ظهر أخيراً في مجال العمل المصرفي الإسلامي باعتباره أسلوباً لتصحيح وتفعيل دور الرقابة الشرعية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول، وانطلاقاً من:

- أن العلم تراكمي.
- وأنه لا مانع شرعاً من الاستفادة من منتجات الفكر الإنساني عامة في البناء المعرفي الإسلامي طالما لم يصادم هذا الفكر أمر شرعاً وذلك استناداً بالحديث الشريف عن أبي هريرة عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها، فهو أحق بها»^(١).
- أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سارت على هذا النهج في عملها^(٢).
- وهذا ما أكدته أحد علماء المسلمين المعاصرين^(٣) وعضو بأكثر من هيئة رقابة شرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بقوله: «ولا يخفى التشابه بين الرقابة الشرعية والمراجعة الخارجية بالرغم من اختلاف الأهداف والآلية، وهذا التشابه يصلح للاقتباس من مهنة المراجعة الخارجية التي هي الأقدم»، ثم يقول في موضع آخر: «ويمكن للرقابة الشرعية أن تستفيد من التطورات والدراسات التي أجريت في مجال المراجعة الداخلية».

(١) سنن ابن ماجة - تأريخ: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية: ١٣٩٥/٢ - حديث رقم ٤١٦٩.

(٢) مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الهيئة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م - ص ٢٦، ٤١. وفيه يوضح أن الهيئة أخذت بمنهج متوازن يقوم على الاستفادة من الفكر الإنساني عامة طالما لم يخالف الشريعة.

(٣) د. عبد الستار أبو غدة «الهيئات الشرعية ت تأسيسها، أهدافها، واقعها» بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية الذي نظمته الهيئة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ص ١٧، ٣.

ومن هذه المنطقات سوف نتناول تحرير المفاهيم المتصلة بالموضوع نظراً لما يحدث فيه من خلط وليس مع بيان موقع الرقابة الشرعية الداخلية من نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات بشكل عام، وذلك على الوجه التالي:

أولاً: تحرير المفاهيم المتصلة بالموضوع:

نظراً لحداثة موضوع الرقابة الشرعية الداخلية، فإنه تستخدم مصطلحات يحدث بينها خلط وليس يلزم تحرير المقصود منها حتى يمكن وضع إطار سليم للرقابة الداخلية الشرعية ومن هذه المصطلحات: الأمانة العامة للهيئة الشرعية، المراقبة الشرعية - المراجعة الشرعية الداخلية - الضبط الشرعي الداخلي - الرقابة الشرعية الداخلية، واستثناساً بما ورد في علم المراجعة فإن المفاهيم المتصلة بالموضوع هي:

أ - الرقابة الداخلية: وعند إطلاقها ينظر إليها ليس بصفتها رقابة تنظيمية لها مكان في الخريطة التنظيمية للمشروع فهي ليست وظيفة أو إدارة في الهيكل التنظيمي للمنشأة وإنما هي نظام متكامل شامل له مقومات أساسية وأهداف محددة وأساليب وأدوات^(١).

ب - المراجعة الداخلية: نوع من الرقابة التنظيمية التي تنشأ لها وظيفة مستقلة في الخريطة التنظيمية للمشروع في صورة إدارة أو قسم مستقل ويقوم بمهامها مراجع أو مراجعون داخليون لمساعدة الإدارة في التحقق من أداء وفعالية الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية^(٢). وهي أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية.

ج - الضبط الداخلي: والإطلاق الغالب له هو مجموعة الإجراءات التي تتبع لحماية الأصول من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام، وبذلك فالضبط الداخلي أحد مكونات الرقابة الداخلية ومن نظمها الفرعية^(٣).

ويظهر من ذلك أن مفهوم الرقابة الداخلية بصفته نظاماً يمثل الإطار العام الذي تدرج تحته أساليب وإجراءات ونظم الرقابة الأخرى من مراجعة داخلية وضبط داخلي الأمر الذي يتطلب عندما نطلق مصطلح الرقابة الشرعية الداخلية أن نحدد ما هو المقصود منه وأثر ذلك على شكل وإطار هذه الرقابة، وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

(١) المعيار رقم (٦) من معايير المراجعة الدولية.

(٢) وليم توماس، أمرسون هنكي « ترجمة د. أحمد حجاج ، د. كمال سند - دار المريخ بالسعودية ١٩٨٩ . ٣٨٢ .

(٣) د. محمود عمر باعيسى ، د. أحمد سلطان «أصول المراجعة والرقابة الداخلية» دار حافظ للنشر ١٩٨٩ ص ١٣٥ وما بعدها.

ثانياً: ما المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية؟

من خلال ما كتب عن ذلك وهو قليل نجد أن البعض يقصد بالرقابة الشرعية الداخلية كونها رقابة تنظيمية في صورة إدارة أو قسم ويمارسها شخص أو مجموعة أشخاص مؤهلين بذلك، وهذا ما يظهر في معيار الهيئة رقم (٣) حيث جاء في البند الثاني من المعيار ما نصه: «يجب أن تتم الرقابة الشرعية الداخلية من خلال قسم مستقل/ إدارة مستقلة أو جزء من إدارة الرقابة الداخلية حسب حجم المنشأة»^(١).

وهذا ما سار عليه كاتب آخر في بحث له، فتحت عنوان: الرقابة الشرعية الداخلية جاء «ويمكن للرقابة الشرعية أن تستفيد من التطورات أو الدراسات التي أجريت في مجال المراجعة الداخلية فتكون هناك مراجعة داخلية شرعية إما كجزء من إدارة المراجعة الداخلية أو كإدارة مستقلة يطلق عليها إدارة المراجعة الشرعية الداخلية»^(٢).

والأمر يتطلب إعادة النظر في هذا التصور للمقصود بالرقابة الشرعية الداخلية، والنظر إليها بصفة نظام وليس وظيفة للآتي: هذا التصور لتحديد المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية من الاكتفاء كوظيفة يقوم بها شخص إلى نظام متكامل وذلك بالعمل على واستناداً إلى ما يلى:

أ - استناداً إلى المعنى العام للرقابة في المفهوم الإسلامي والفكر الإداري المتتطور السابق الإشارة إليه في المبحث الأول فإن الأمر يتطلب توسيع نطاق الرقابة الشرعية الداخلية لا لتفتقر على التحقق من سلامة التنفيذ بعد إتمام العمل وإنما لتساعد العاملين على كيفية أداء العمل بطريقة سلمية فهي ليست وسيلة لكشف المخالفات الشرعية وإنما لمنع هذه المخالفات كلما أمكن ذلك.

ب - إن الهدف العام من الرقابة الشرعية الداخلية هو ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية وذلك يتطلب توسيع نطاقها إلى أبعد من المراجعة الشرعية.

ج - إن المقصود من الرقابة الداخلية في علم المراجعة هو النظام وليس الرقابة التنظيمية في صورة وحدة أو قسم أو إدارة تحت مسمى المراجعة الداخلية التي هي في حد ذاتها تمثل أحد مكونات أو مقومات نظام الرقابة الداخلية.

(١) مجلد المعايير الصادرة عن الهيئة - الجزء الخاص بمعايير الضبط مرجع سابق ص ٢٤ وما بعدها. ومن الجدير بالذكر أن هذا المعيار فرق بين الرقابة الشرعية الداخلية كوظيفة تنظيمية، وبينها كنظام وذلك حيث نص في البند (١٧) على أن نطاق عمل الرقابة الشرعية الداخلية فحص وتقدير كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة ولكنه أطلق عليهمما معاً مصطلح رقابة شرعية داخلية الأمر الذي يتطلب التفرقة في المصطلح.

(٢) د. عبد الستار أبو غدة مرجع سابق ، ص ١٧، حسني يوسف داود «الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية» نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي - ط ١٩٩٦ ت ٦٢-٦٣ ص ١٩٩٦ ت ٦٢-٦٣ .

د - مما سبق تتضح أهمية التفرقة بين المصطلحين حتى لا يحدث خلط أو لبس أو تضييق لنطاق الرقابة الشرعية الداخلية، فيطلق مصطلح الرقابة الشرعية الداخلية ويقصد به النظام، ويطلق مصطلح المراجعة الشرعية الداخلية ويقصد بها الوظيفة.

من أجل ذلك كله فإنه من الأفضل النظر للرقابة الشرعية الداخلية على أنها نظام وليس وظيفة، وأن تكون من ضمن النظام العام للرقابة الداخلية، كما يتم توضيحه في الفقرة التالية.

ثالثاً: موقع الرقابة الداخلية الشرعية من النظام الرقابي في المؤسسات المالية الإسلامية:
انطلاقاً من المستقر عليه في علم المراجعة بخصوص الرقابة الداخلية بشكل عام، وحيث أن الهدف العام من هذه الرقابة هو المحافظة على الأموال وهو هدف مطلوب شرعاً ويضاف إليه في حالة الرقابة الشرعية الداخلية المحافظة على الدين، لذلك نقترح أن يتم وضع الرقابة الشرعية الداخلية ضمن الإطار العام للرقابة الداخلية، وهذا ما سار عليه معيار الضبط رقم (٣) الصادر عن الهيئة حيث جاء في الفقرة (٣) من المعيار ما نصه : الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة» وهذا يتطلب بداية التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية ثم موقع الرقابة الشرعية الداخلية منها، فمن المتفق عليه في عملية المراجعة أن الرقابة الداخلية تعرف بأنها:

نظام شامل يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية والخطط والطرق والمقاييس والأدوات المتتسقة بهدف حماية الأصول وتوفير الدقة للعمليات المحاسبية والارتقاء بالكفاية الإنتاجية وتسجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة»^(١).

ويكون هذا النظام من نظم فرعية لكل نظام منها هدف محدد إلى جانب الأساليب والإجراءات والأدوات الخاصة بكل نظام فرعى بالإضافة إلى مقومات عامة للنظام. ونظرًا لما تقوم عليه المؤسسات المالية الإسلامية من الالتزام بالأحكام الشرعية فإن الأمر يتطلب إدخال ضمان الالتزام الشرعي بذلك ضمن الإطار العام للرقابة الداخلية وبالتالي يلزم إعادة صياغة تعريف الرقابة الداخلية من منظور إسلامي في الآتي:

«الرقابة الداخلية نظام شامل يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية والخطط والطرق والمقاييس والأدوات المتتسقة بهدف ضمان وتسجيع التزام العاملين بالأحكام الشرعية المقررة للمعاملات، وحماية الأصول والمحافظة عليها وحسن استخدامها، والعدالة في تحديد الحقوق

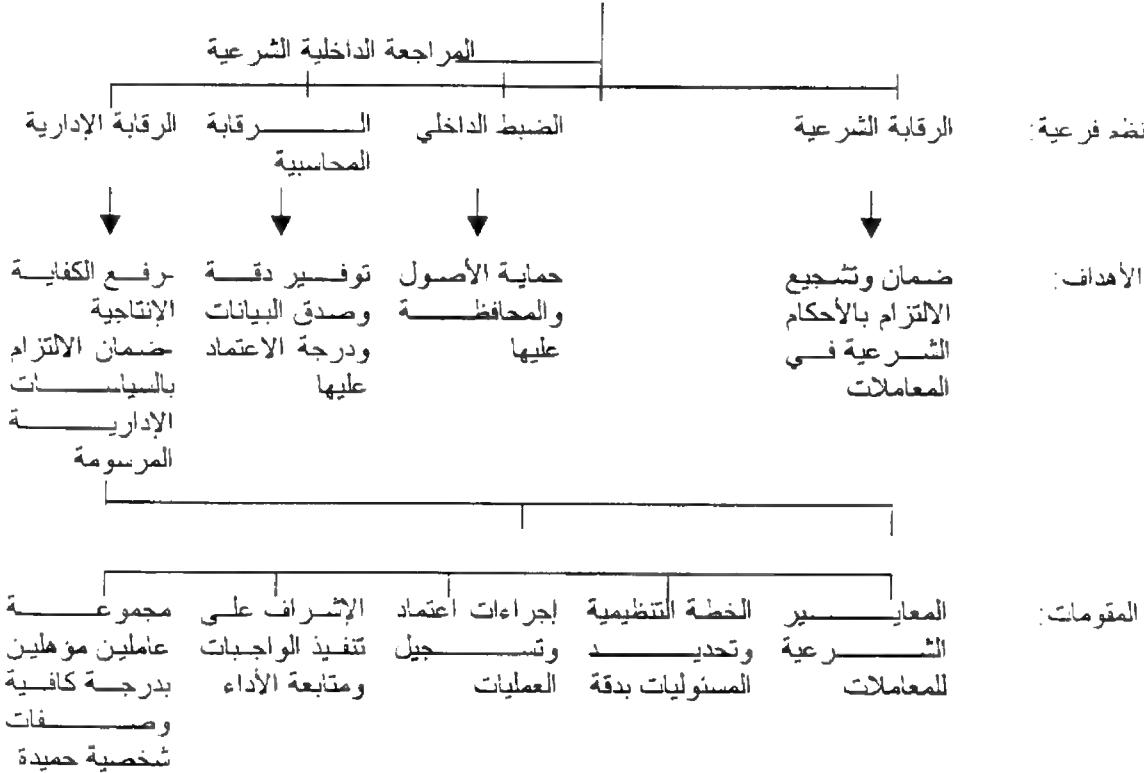
(١) هذا التعريف وضعه جنة المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين عام ١٩٤٨ ويلقى قبولاً عاماً لدى كتاب المحاسبة والمحاسبين والمنظمات المهنية ويرد نصه في جميع كتب المراجعة ووثائق معايير المراجعة الصادرة عن المنظمات المهنية المحلية والدولية.

والالتزامات، وتوفير الدقة والصدق للبيانات المحاسبية، إتقان العمل من أجل الارتفاع بالكفاية الانتاجية، وتحقيق الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة".

ولقد أضفنا بعض العبارات استناداً إلى بعض المقررات الإسلامية وسعيناً لإسلامية نظام الرقابة الداخلية، في جانب إدخال هدف ضمان التزام العاملين بالأحكام الشرعية للمعاملات باعتبار أن ذلك مسؤولية شخصية دينية وتعاقدية على كل منهم، أضفنا في هدف حماية الأصول أو الأموال تعبير المحافظة عليها لأن المحافظة أعم من الحماية ولأن ذلك يتناسق مع المفهوم الإسلامي للرقابة، كما أضفنا العدالة في تحديد الحقوق والالتزامات لأن عمل المؤسسات المالية قائم على أساس المشاركة والعدالة قيمة إسلامية مطلوبة، إضافة إلى النص على إنقاذ العمل بصفته قيمة إسلامية كوسيلة لتحقيق الكفاية الإنتاجية.

وبإدخال الرقابة الشرعية الداخلية ضمن النظام العام للرقابة الداخلية في المشروع يضهر الإطار العام لها في الشكل التالي:

نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية



وقراءة هذا الشكل يراعي ما يلى:

١- أن المراجعة الشرعية الداخلية من مكونات نظام الرقابة الداخلية، ولكن وضعها ومهامها من الأمور التي تحتاج إلى تفصيل سوف نتناوله في المبحث التالي.

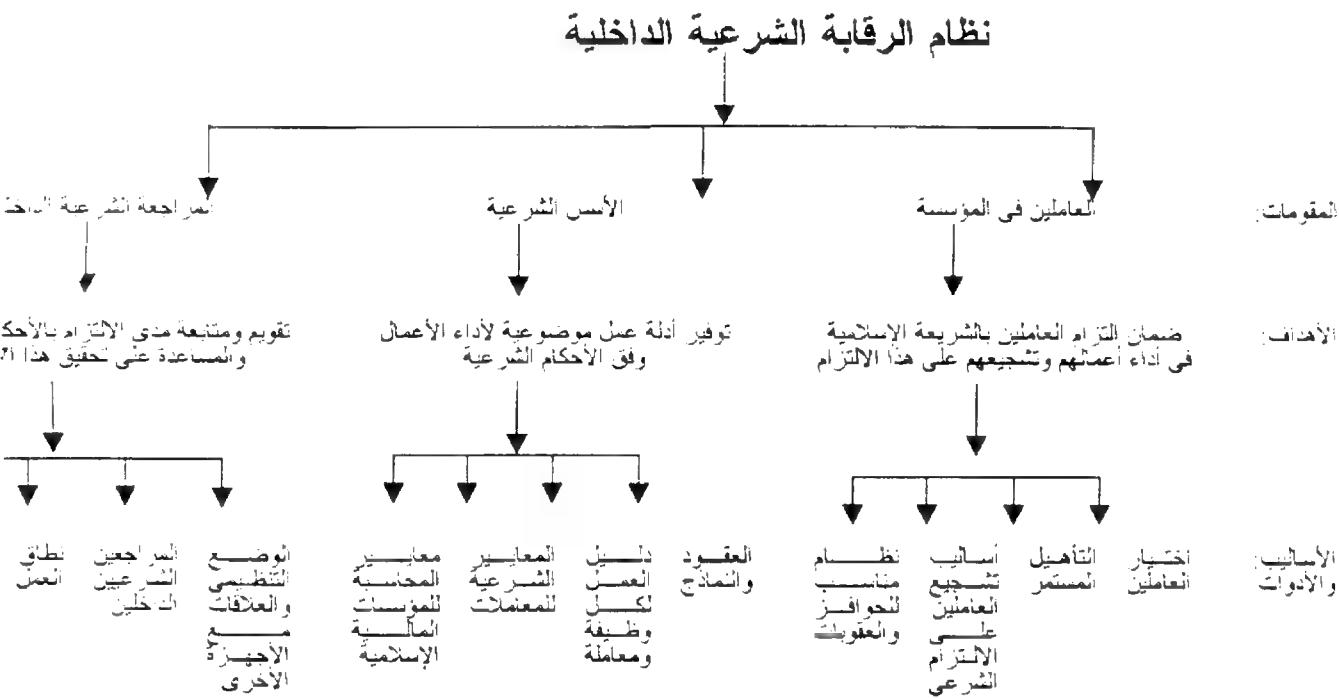
٢- أن الفصل بين النظم الفرعية للرقابة الداخلية هو فصل من أجل التوضيح أما من حيث الجوهر فكل نظام منها له علاقة عضوية بالنظم الأخرى فعلى سبيل المثال فإن هدف حماية الأصول والمحافظة عليها هدف شرعي ومحاسبي ومسئولة إدارية ولا يمكن تحقيقه بإجراءات الضبط الداخلي وحدها.

٣- أنها لمقومات للنظام ككل مطلوب توافرها في كل نظام فرعى، وإذا كان موضوع البحث هو نظام الرقابة الشرعية الداخلية فإن الأمر يتطلب التعرض له تفصيلاً وهو ما يتم بيانه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

مقومات وأساليب الرقابة الشرعية الداخلية

استناداً إلى ما سبق ذكره من المقصود بالرقابة الداخلية الشرعية بصفة نظام فرعى من أنظمة الرقابة الداخلية وليس وظيفة تنظيمية ، فإنه يمكن وضع إطار هذا النظام في الشكل التالي:



ويتناول فيما يلى شرح هذه المقومات وما يتصل بها:

أولاً: العاملين في المؤسسة: من المقرر أن الأعمال تتم في أي مؤسسة بواسطة العنصر البشري ممثلاً في مجموعة العاملين بدءاً من الإدارة العليا وحتى أصغر موظف، وإذا كان المطلوب من الرقابة الشرعية هو ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في أداء الأعمال، فإن ذلك يعني شرعية تصرفات وسلوك العاملين الوظيفي كل في موقعه، وبما أن هذه التصرفات لها شكل وجوهر، كما أنه توجد منطقة حرة من سلوك الناس لا يمكن لأى قاعدة قانونية أو إلزامية من الخارج أن تطولها، وإذا لم يوجد دافع ذاتي من الشخص للالتزام بالقواعد القانونية أو الإلزامية، فإنه سوف يتحايل لعدم الالتزام بها، أو يلتزم بأداء العمل شكلاً دون الالتزام بالجوهر، وللتوسيع أكثر بمثال عملى من الواقع فإنه من الشروط الشرعية في بيع المراقبة شراء البنك للسلعة وتملكها فعلاً قبل بيعها مراقبة، وفي بعض الأحيان يقوم العاملون بإعداد مستندات العملية كاملة (طلب شراء ..)

عقد مواعدة - وجود فاتورة شراء السلعة باسم البنك - وجود محضر استلام مندوب البنك للسلعة - عقد بيع المراقبة للعميل) وكل ذلك يتم على الورق في نفس الوقت رغم أنه قد لا توجد سلعة، أو أن السلعة عند العميل ذاته الذي يتسلم المبلغ نقداً بناء على توكيل البنك له بالشراء^(١).

ففي هذا المثال تم الالتزام شكلياً بالشرعية بينما جاء جوهر العملية مفرغاً منها ويصعب على الرقابة الشرعية اكتشاف هذه المخالفة الأمر الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في المؤسسات المالية الإسلامية لضمان الالتزام بالأحكام الشرعية، وهذا يتطلب ما يلى:

أ) حسن اختيار العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية: ويستند ذلك إجمالاً إلى التحذير الذي ورد في الحديث النبوى الشريف من إسناد الأمر إلى غير أهله في قوله الرسول ﷺ «إذا ضعيت الأمانة فانتظر الساعة. قال: يا رسول الله وكيف إضاعتها؟ قال: إذا أسناد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»^(٢) وفي هذا دلالة على أنه إذا ساد إسناد الأعمال لغير المتخصصين فإنه إنذار بخرابها ونهايتها.

والمعايير العامة لاختيار العاملين كما هو مقرر في علم الإرادة^(٣) تتمثل في توافر الشروط المهنية ممثلة في التأهيل المناسب والخبرة، والشروط الشخصية ممثلة في القيم الأخلاقية، والشروط الذهنية ممثلة في العقلانية، وهذا ما سبق به علماء المسلمين فجذب اشتراط العقل كقاعدة عامة في تحمل المسؤوليات شرعاً، فإنه يشترط في صلاحية تقليد العمل حسبما جاء «من استقل بكتابته، ووثق بأمانته»^(٤)، ولذا فإنه يلزم عند اختيار العاملين التأكيد من توافر الشروط التالية:

١- التأهيل المناسب للوظيفة من الناحية الفنية (محاسب - إداري - قانوني) إلى جانب المعرفة الكافية بالجوانب الشرعية للأعمال التي تتم في المؤسسة، وإذا كان التأهيل المتاح الآن يتم من خلال الدراسة في الجامعات والمدارس، فإنه للأسف لا توجد مقررات بها للبنوك وشركات التأمين الإسلامية، الأمر الذي يتطلب أن تعقد المؤسسة

(١) بحث التفاصيل العملية لعقد المراقبة في النظام المصرف الإسلامي - للباحث - منشور في مجلد أعمال ندوة: خطة إستراتيجية الاستثمار في البنوك الإسلامية - المنعقدة بالأردن عام ١٩٨٦م، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة، ومؤسسة آل البيت بالأردن.

(٢) صحيح البخاري بخاشية السندي - دار إحياء الكتب العربية - ١٢٨/٤ ..

(٣) د. علي محمد عبد الوهاب وآخرين - إدارة الموارد البشرية - كلية تجارة عين شمس ١٩٩٧ م - ٢٧ ..

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي - مطبعة الحلى بمصر ١٣٩٣هـ - ص ٢٠٩ ..

دورة تدريبية تأهيلية لمدة لا تقل عن شهرين لمن يقع عليهم الاختيار قبل استلام

العمل^(١) أو اشتراط مدة خبرة كافية في العمل في إحدى المؤسسات المالية الإسلامية.

٢- **الصفات الشخصية:** فبجانب تتمتعه بشخصية سوية فإنه يلزم التأكيد من تمسكه بالقيم والأخلاق الإسلامية والالتزام بأداء الشعائر الدينية، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال المقابلة والاختبارات وتركيبة من شخصين على الأقل مرموقين يعرفونه جيداً.

ب) **التأهيل المستمر:** إن الدورة التدريبية التأهيلية المقترن عقدها للموظف قبل استلامه العمل لا تغنى عن الاستمرار في التأهيل من خلال الحق العاملين بالدورات التدريبية التي تعقدتها إدارة التدريب بالمؤسسة أو مراكز التدريب المصرفية المتخصصة، من أجل تعميق معرفتهم بالجوانب المصرفية الإسلامية وإمامتهم بالجديد فيها وتوضيح بعض المسائل والأمور التي تختلط عليهم، فالمثل يقول: «إن الإنسان عدو ما يجهل» وبالتالي لا ينتظر من موظف يجعل بعض الجوانب الشرعية أن يعمل على التمسك بها، وقد يدفعه الخجل أو عدم الإحساس بالحاجة إلى الآخرين أو بأنه أقل منهم معرفة، على عدم السؤال عن ما يجهله، لذلك فإنه يلزم مواصلة التأهيل الشرعي للعاملين باستمرار^(٢).

ج-) **أساليب تشجيع العاملين على الالتزام الشرعي:** المعرفة وحدها غير كافية لضمان الالتزام العاملين الشرعي، ولذلك يلزم العمل على تشجيعهم للالتزام ذاتياً بالشريعة من خلال أساليب عديدة منها ما يلى:

١- من المعروف أن الإنسان يتزمر أكثر بالأعمال والنشاطات التي يرى أنها تحقق مصلحته، ومن المصالح التي يحرص الإنسان - خاصة المسلم - عليها المحافظة على دينه بطاعة الله سبحانه وتعالى وعدم عصيانه، وإذا كان الكثير من العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية اتجهوا للعمل بها ويفخرون بذلك لأنهم ابتعدوا عن العمل في البنوك التقليدية التي تسبب ممارستها مخالفات شرعية عديدة، فإن خروجهم على الإجراءات الشرعية المقررة في أداء أعمالهم يوقعهم في ارتكاب الحرام الذين هربوا منه في البنوك التقليدية ويلزم العمل على توعيتهم بذلك ومن

(١) يمكن لجنة ائحة ومراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال المجلس الشرعي وضع هذا البرنامج التدريسي ومادته العلمية والإتفاق بشأنه مع المؤسسات المالية الإسلامية ومراكز التدريب المتخصصة في كل دولة على تفيذه.

(٢) لقد لاحظت في خلال الدورات التدريبية التي أحضر فيها للعاملين في البنوك الإسلامية أن بعضهم وقد وصل إلى وظائف متقدمة وعمل مدة طويلة لم يسبق له أن حضر دورات تدريبية ويجهل الكثير من الجوانب الشرعية، ونظراً لقصر مدة الدورة التي يحضرها فإن المواد التدريبية فيها تناول العموميات التي لا تكتسب العاملين المهارات الشرعية الالزمة للعمل - وهو ما يجب العمل على تداركه في الاقتراح الوارد في الامثل أعلاه.

هنا يتحقق الربط بين مصلحتهم الذاتية وضرورة التزامهم بالأحكام الشرعية المقررة بما يشجعهم على التمسك بالشرعية في أعمالهم.

-٢- التوعية المستمرة للعاملين بالأحكام والضوابط الشرعية للأعمال التي يمارسونها وذلك من خلال المحاضرات ومشاركة بعضهم في اجتماع هيئات الرقابة الشرعية عند بحث موضوعات تدخل في اختصاصاتهم، والزيارات المستمرة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعاملين في أماكن عملهم^(١).

-٣- العمل على غرس الولاء للتجربة المصرفية الإسلامية في نفوس العاملين وبأنهم أصحابها.

د) رقابة عملاء المؤسسة على مدى الالتزام بالشرعية: إن الكثير من هؤلاء العملاء يتوجهون للتعامل مع البنك الإسلامي من أجل كونه يمارس أعماله وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولو عرف أنه توجد مخالفات شرعية في معاملاته مع البنك لا متسع عن هذا التعامل أو طالب بإزالة هذه المخالفات، ولتحقيق ذلك ومن أجل أداء البنك لدوره في نشر الثقافة الاقتصادية الإسلامية في المجتمع لتغيير البيئة التي يعمل فيها، فإنه يلزم أن يوضح للعملاء على ظهر النماذج التي يتعامل بها أهم الضوابط الشرعية بصورة مبسطة، وتوضيح أنه بالتزامه بها يرضي الله عز وجل، ويطلب منه الإبلاغ عن أي مخالفة لها تقع من أحد الموظفين، ودعوته لمقر البنك لتوضيح الأمر له وإزالة أسباب الخلاف في اجتماع مع الرقابة الشرعية، ففي مثال واقعي ذهب أحد الأشخاص لبنك إسلامي لشراء سيارة بالمرابحة وعند مناقشة الموظف المسئول في تفاصيل العملية قال له الموظف أن البنك يضيف فائدة على ثمن شراء السيارة بنسبة الفائدة السارية في السوق وتزيد بزيادة مدة الأقساط، ولما قال نه العميل أنتم بنك إسلامي والمفروض أن لا تتعاملوا بالفوائد، قال له الموظف هذه هي التعليمات التي نسير عليها، وحضر لى العميل واستفسر مني عن الضوابط الشرعية للمرابحة وكتب ذلك في مذكرة رفعها إلى إدارة البنك التي عالجت الموضوع، ومن ثم تتضح أهمية مشاركة العامل في الرقابة على مشروعية المعاملات.

هـ) نظام مناسب للحوافز والعقوبات: إن نجاح أي عمل يلزم له أن يمارس على أنه مسؤولية ملئاه على عاتق الفرد، ذلك أنه إذا عدمت المسئولية فسوف يفسد النظام^(٢)، وكل مسؤولية لابد أن يسبقها إلزام وتنتهي بمحاسبة الإنسان عن أدائه، ومجازاته ثواباً أو عقاباً

(١) لقد تبين لي من خلال الاتصالات عديدة بالعاملين أثناء مشاركتي في الدورات التدريبية أن الكثير من العاملين لم يقابل أي من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بل إن البعض لا يعرف أسماءهم.

(٢) د. محمد عبد الله دراز «دستور الأخلاق في القرآن الكريم» مؤسسة الرسالة - ١٩٧٣ م ص ٢١

على مدى التزامه بأداء المسئولية كاملة، وإذا كان من عناصر نظام الرقابة الداخلية العام نظام سليم للحوافز والعقوبات ويتم تطبيقه على العاملين عن طريق منحهم مكافآت أو ترقية إذا أحادوا في العمل، وتوقيع الجزاءات عليهم إذا قصروا، فإنه يلزم أن يتضمن هذا النظام تقرير جزاءات إيجابية على الالتزام الشرعي أو سلبية على المخالفات الشرعية وفق لائحة تعد لهذا الغرض، وهذا يؤدي إلى حرص العاملين على الالتزام بالشرعية في أداء أعمالهم.



ثانياً: **أسس الرقابة الشرعية الداخلية**: إذا كانت السمة الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية هي قيام أعمالها على أساس الأحكام الشرعية، وأن دور الرقابة الشرعية بوجه عام هو تأكيد وضمان الالتزام بهذه الأحكام، فإن الأمر يتطلب بيان الأحكام الشرعية لتكون هي الأساس الذي يستند إليه العمل والرقابة في هذه المؤسسات، وحيث أن هذه الأحكام وردت في كتب الفقه وفق منهج معين وتصنيف خاص، وأنه توجد آراء فقهية مختلفة حول كل مسألة في المذاهب الفقهية وداخل المذهب الواحد، وأنه توجد الكثير من المسائل المستجدة في التطبيق تحتاج إلى اجتهاد فقهي، وأنه ليس لدى العاملين بهذه المؤسسات القدرة على الرجوع للمؤلفات الفقهية لاستخلاص المعلومات التي يسرون عليها في أعمالهم، لذلك فإن الأمر يتضمن القيام بدراسات بواسطة متخصصين للآتي:

- تحديد الوظائف والأعمال والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- تحديد الجوانب الشرعية المتصلة بكل عمل ومعاملة.
- الترجيح بين الآراء الفقهية لاستخلاص ما يناسب منها ظروف التطبيق وبحسب قوّة الأدلة التي يعتمد عليها.
- الاجتهاد لبيان حكم المسائل المستحدثة
- إعادة صياغة الجوانب الشرعية في صورة ضوابط ومعايير محددة تحكم الأداء التفصيلي لكل عمل ومعاملة.
- وضع هذه الضوابط في صورة أدلة عمل مكتوبة.

والمتخصصون المؤهلون للقيام بكل ذلك هم رجال الشريعة، ولذلك فإن هذا العمل يمثل أحد المهام الأساسية لهيئات الرقابة الشرعية وهذا ما تتضمن عليه النظم والقوانين وما يتفق عليه الكتاب فيما يعرف بالعمل الإنساني الذي تمارسه هذه الهيئات، وبما أن الأمر لا يتوقف لتأكيد وضمان الالتزام بالأحكام الشرعية على مجرد وضع الضوابط الشرعية للعمل لذلك فإنه يلزم أن يشارك رجال الشريعة في إعداد أدلة العمل الشرعية كل من: إدارة المؤسسة لأن الالتزام

الشرعى أحد مسئoliاتها ولابد أن تكون متفهمة لأسلوب وضع هذه الأدلة وما تحتويه، وكذا إدارة المراجعة الشرعية الداخلية التى تفحص العمل بالاستناد إلى هذه الأدلة ، بل أن الأمر يستلزم بعد وضع هذه الأدلة توسيع جميع العاملين بها حتى تتوفر لديهم المعرفة التى تعينهم على تشجيع الالتزام الشرعى فى أعمالهم.

وتمثل هذه الأدلة فى الأدوات التالية:

أ) نماذج العقود والاتفاقات التى تستخدمها المؤسسة فى التعامل مع العملاء مثل عقود التمويل من مصاربات ومشاركات ومرابحات وإجارة وسلم واستصناع.. بحيث تحتوى هذه العقود على الأركان والشروط الشرعية لكل عقد منها وكذا الشروط الصحيحة التى يمكن إضافتها.

ب) نماذج مستندات المعاملات التى تحتوى على شروط تؤثر على تحديد حقوق والالتزامات المؤسسة والمعاملين معها، مثل طلبات فتح الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة، والاعتمادات المستدية، وخطابات الضمان، وتحصيل المستحقات إلى غير ذلك من نماذج أداء الخدمات المصرفية.

ج-) قواعد ونماذج توزيع الأرباح والخسائر بين المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار.

د) المعايير والطلبات الشرعية للمعاملات ، وهى معايير قام المجلس الشرعى ببيانه المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باليقء فى وضعها لتكون دليلاً ومرشداً للإدارة والعاملين ولهيئات الرقابة الشرعية.

ه-) معايير المحاسبة التى وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعد دراسات فقهية ومحاسبية موسعة تهدف إلى التحديد السليم والعادل للحقوق والالتزامات وتوفير بيانات محاسبية دقيقة وصادقة ومستندة إلى الأحكام الشرعية^(١). من خلال بيان كيفية المعالجة المحاسبية لكل معاملة وعملية تتم فى هذه المؤسسة.

و) دليل العمل التفصيلي الذى يوضح الضوابط الشرعية التفصيلية لكل خطوة من خطوات العمل فى جميع الأقسام شاملة النماذج والمستندات والسجلات وكيفية إعدادها والتسجيل فيها وسلطات الاعتماد والإقرار.

(١) لقد تم الانتهاء من إعداد عدد (٢) بيان لأهداف ومفاهيم الخاصة، وعدد (٦) معيار للمحاسبة وعدد (٤) معيار للمراجعة، وعدد (٤) معيار للضوابط، بالإضافة إلى ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع ورغم مضى مدة طويلة على إعداد هذه المعايير وأنها لاقت قبولاً من المنظمات الدولية إلا أنه للاسف لم تلتزم أغلب المؤسسات المالية الإسلامية بتنظيمها.

ثالثاً: المراجعة الشرعية الداخلية: إن العناية باختيار العاملين وتأهيلهم والعمل بكل الأساليب لتشجيعهم على الالتزام الشرعي وتوفير أدلة العمل الموضوعية التي تساعدهم على ذلك يحتاج إلى متابعة وتقويم دوري مستمر، فقد لا يلتزم بعض العاملين أو تستجد أمور تحتاج إلى وضع أسس لها، أو إجراء تعديلات في الأسس والنظم القائمة، إلى غير ذلك الأمور التي تتطلب وجود متابعة وتقويم مستمر للعمل وهو ما استقر عليه العمل في علم المراجعة، بوجود مراجعة داخلية يختص بها إدارة أو قسم مستقل ضمن الخريطة التنظيمية للمشروع وتحت إحدى مكونات نظام الرقابة الداخلية، ولقد سبق القول إن موضوع المراجعة الشرعية الداخلية في المؤسسات المالية مازال من الموضوعات المستجدة التي لم تأخذ طريقها في التطبيق إلا نادراً، ولذا فإن الأمر يحتاج إلى وضع التصور المناسب لها وهذا ما نحاوله في الفقرات التالية:

أ) الوضع التنظيمي للمراجعة الشرعية الداخلية والعلاقات مع الأجهزة الأخرى: المراجعة الداخلية نوع من الرقابة التنظيمية التي تتم من خلال قسم أو إدارة مستقلة وهنا نتساءل:

- ما هو مكان هذا القسم أو الإدارة في الخريطة التنظيمية للمؤسسة؟
- من تتبع هذه الإدارة وتتعرض لسلطاته؟
- ما هي العلاقات بين المراجعة الداخلية والأجهزة الأخرى؟

وللإجابة على ذلك نورد ما يلى:

١- إن المراجعة الداخلية وإن كانت من حيث الوظيفة والمهام جزءاً أساسياً من نظام الرقابة الداخلية إلا أن الكتاب في علم المراجعة اختلفوا حول وضعها داخل إطار هذا النظام، فمنهم من يرى أن تكون في أعلى هذا النظام^(١)، ومنهم من يراها أحد أساليب الإشراف ومتابعة الأداء الذي يعد من المكونات التفصيلية للرقابة الداخلية^(٢)، وهذا يؤشر على وضعها التنظيمي، فطبقاً للرأي الأول: يكون وضعها التنظيمي في إدارة مستقلة تابعة للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، وطبقاً للرأي الثاني: يكون وضعها التنظيمي في الإدارة المتوسطة، والوضع الأفضل أن تكون في قمة التنظيم الإداري للمؤسسة بالتبعة للجنة المراجعة إن وجدت أو لمجلس الإدارة مباشرة وينبع منها قسمان مستقلان أحدهما للمراجعة الشرعية الداخلية وذلك لأن الإدارة العليا مسؤولة عن الالتزام الشرعي والمراجعة الشرعية الداخلية إحدى وسائلها لتحقيق ذلك،

(١) د. محمود باعيسى ، د. أحد سلطان - أصول المراجعة والرقابة الداخلية - مرجع سابق ص ١٣٤ .

(٢) د. محمود شوقي عطا الله - بحوث في المراجعة - مكتبة الشباب - ١٩٨٣ - ص ١١ .

- د. محمد نصر الهواري - د. محمد توفيق - أصول المراجعة والرقابة الداخلية - مكتبة الشباب ١٩٩٧ ص ١١٠-١١١ .

ومن جانب آخر فإن نطاق عمل المراجعة الداخلية يمتد ليشمل تقويم نظم الرقابة الفرعية الأخرى.

٢- أما بخصوص تبعية المراجعة الداخلية الشرعية ، فإن لهذه التبعية ثلاثة وجوه هي:
الوجه المالي: بمعنى ماهى الجهة التى تدفع أتعاب المراجعين الشرعيين الداخلية؟
الوجه الإداري: بمعنى ما هي الجهة التى تعينهم وتحتسب بشئونهم الوظيفية مثل ضبط الحضور والانصراف والترقية والفصل؟
الوجه الفنى: بمعنى ما هي الجهة التى تضع أساس العمل لهم فنياً ومطالبين أمامها بإعداد تقارير عن أعمالهم؟

إن ما عليه غالبية التطبيق - رغم ندرته - وهو ما يطلق عليه الأمانة العامة للجنة الشرعية أو المراقب الشرعى الداخلى يعتبر مندوياً عن هيئة الرقابة الشرعية بل ربما يكون عضواً أساسياً فيها ويكون حلقة الوصل بين الهيئة والمؤسسة وقد يأخذ أتعابه من المخصصات لجنة الرقابة الشرعية، وبالتالي فإنه يمكن القول في ظل هذا النموذج إن تبعية المراجعة الشرعية الداخلية لجنة الرقابة الشرعية وهذا وضع غير مناسب إذا من الأفضل أن تكون التبعية للإدارة العليا في المؤسسة، والسبب في ذلك أن مسؤولية الالتزام الشرعى تقع على عاتق الإدارة ولا يغافلها من ذلك وجود هيئة الرقابة الشرعية كما سبق ذكره، ومن جانب آخر فإن مسؤوليات ونطاق عمل هيئة الرقابة الشرعية يختلف عن ذلك في المراجعة الشرعية الداخلية وهذا ما سارت عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد أقرت معيار الضبط رقم (١) الصادر عنها جاء في البند (٦) تعين هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها أو غيرهم مراقباً أو أكثر للمساعدة في أداء مهامها، وبجانب ذلك في المعيار رقم (٣) خصصته للرقابة على الشرعية الداخلية والتي تقصد به المراجعة الداخلية الشرعية الداخلية كما يفهم من نص البند (٥) في المعيار فيما نصه: «يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية» وهو ما تأكّد أيضاً في البند (٣) من المعيار فيما نصه: «الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة وتعمل وفقاً للسياسات الموضوّعة من قبل المؤسسة» ومن هذا كله يلزم الفصل الإداري بين المراجعة الشرعية الداخلية، وهيئة الرقابة الشرعية ومندوبيها في المؤسسة.

٣- أما بخصوص العلاقة بين المراجعة الشرعية الداخلية والأجهزة والنظم الأخرى في المؤسسة فيمكن أن تكون على الوجه التالي:

- العلاقة مع هيئة الرقابة الشرعية، نظراً لأن مجال العمل واحد فإنه يجب أن يكون بينهما تعاون وتكامل وتنسيق، بحيث تعتمد الهيئة على أعمال المراجعة الداخلية في مراجعة وفحص الأعمال التنفيذية، وبالتالي تكون مراجعة الهيئة لهذه الأعمال اختيارياً

دون حاجة إلى تكرار العمل، ودون الحاجة إلى تعيين مندوب من الهيئة بصفة مراقب متفرغ لذلك، كما أن المراجع الشرعي الداخلي سيكون حلقة الوصل بين إدارة المؤسسة وهيئة الرقابة الشرعية في تجهيز وعرض المسائل المستجدة التي تحتاج إلى بيان حكم الشريعة ووضع الضوابط الشرعية الخاصة بها، وعلى الجانب الآخر فإن على هيئة الرقابة الشرعية أن تشارك رئيس إدارة المراجعة الشرعية الداخلية في اجتماعاتها والاستئناس برأية في الجوانب التنظيمية التي يطلبها وضع الضوابط الشرعية لها، وإمداده باستمرار بالفتاوی والإرشادات التي تصدرها.

- العلاقة مع العاملين بالمؤسسة، وتكون بجانب الفحص والتقويم الشرعي لأعمالهم وفق الأسس الموضوعة، الامتداد إلى مجال التعاون والتسيير والإسهام في حل المشكلات التي تعرّضهم انطلاقاً من المفهوم الإسلامي للرقابة الذي يقوم على منع حدوث الأخطاء وليس تصييد الأخطاء.

ب) المراجعين الشرعيين الداخليين^(١): ويلزم أن تتوفر الكفاية الفنية الازمة لأداء أعمالهم ومن أهمها أن يكونوا مؤهلين ولديهم خبرة كافية في النواحي الشرعية والمصرفية، إلى جانب تتمتعهم بشخصية سوية مترنة وأخلاق إسلامية حميدة وقدرة على التحليل والاستنتاج، ونظراً لأن عملهم فيه معنى الشهادة والحكم على أعمال الآخرين لذلك يلتزم أن تتوفر فيهم الأمانة والعدالة والصدق والقدرة على قول كلمة الحق لله دون التأثر بأى شيء تتحقق للاستقلال الذاتي المطلوب في المراجعين عامة، ويلزم أن تشارك هيئة الرقابة الشرعية في اختبار هؤلاء المراجعين ، وأن يتم استمرار المحافظة على رفع كفایتهم المهنية من خلال التأهيل المتواصل والتدريب المستمر ويمكن أن تتم المراجعة الشرعية بواسطة المراجعين الداخليين الذين يراجعون النواحي المالية والإدارية بشرط تأهيلهم لذلك دون الحاجة إلى وجود مراجع داخلي ممارس وآخر شرعى بما يخفض الأعباء المالية ويوفر الوقت.

ج) نطاق عمل المراجعة الشرعية الداخلية: لقد تطور نطاق عمل المراجعة الداخلية في علم المراجعة من المراجعة المالية أو المحاسبية إلى مراجعة الأعمال والنظم الفرعية، وتحول هدفها من الاقتصار على اكتشاف الأخطاء إلى المساعدة على أداء الأعمال بدون

(١) إن ما اشتمل عليه معيار الضبط رقم (٣) الخاص بالرقابة الشرعية الداخلية يشمل على الشروط والضوابط الخاصة بالمراجعين الشرعيين الداخليين وهي كافية وشاملة ويلزم العمل على الالتزام بها، وإن جاءت تحت مسمى «المراجعين الشرعيين الداخليين».

أخطاء، وبناء على ذلك فإن على المراجعة الشرعية الداخلية وباعتبارها أحد الوسائل لنظام الرقابة الشرعية الداخلية أن تعمل على تحقيق الهدف العام من هذه الرقابة وهو ضمان الالتزام الشرعي في جميع أعمال المؤسسة، وبذلك يتسع نطاقها لتشمل بجانب التأكيد من الالتزام الشرعي في الأعمال التنفيذية التفصيلية ، فحص وتقديم مكونات نظام الرقابة الشرعية لكل وما يحتوى عليه من وسائل وأدوات، والتقويم الشرعي للقرارات التي تصدر من الإدارة وهو ما يتضح تفصيلاً في الفقرة التالية.

د) مهام المراجعة الشرعية الداخلية ومتطلبات وأساليب تنفيذها، وهذه الفقرة تتضمن ثلاثة

أمور تتناولها على الوجه التالي:

الأمر الأول: مهام المراجعة الداخلية، ولقد استندنا في تحديدها إلى هدف الرقابة الشرعية بوجه عام، وما ورد بشأنها في معيار الضبط رقم ٣ الصادر عن الهيئة وما يرد بشأنها في اختصاصات المراجعة الداخلية بوجه عام كما ترد في كتب المراجعة إضافة إلى طبيعة الأعمال والمعاملات في المؤسسات المالية الإسلامية، وفي ضوء ذلك كله يمكن تحديد هذه المهام في ما يلى:

١- المشاركة في اختيار العاملين للتأكد من المامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بأعمالهم ثم المشاركة في توعية العاملين من خلال اللقاءات المباشرة والمحاضرات والدورات التدريبية وإمدادهم بالقرارات والفتاوی والدراسات التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية والرد على استفساراتهم.

٢- فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية وتقويمه للتأكد من كفاية وفعالية النظام والتحقق من أنه يتم تطبيقه والعمل بموجهه.

٣- المشاركة مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم.

٤- فحص الأعمال التي تم في المؤسسة من خلال مراجعة ملف كل عملية، والتأكد من خلوها من المعاملات المنهي عنها شرعاً.

٥- مراجعة القرارات التي تصدرها المؤسسة وكذا السياسات التي تضعها وإجراءات تنفيذها للتأكد من مطابقة ما جاء فيها مع ما أقرته هيئة الرقابة الشرعية من ضوابط وفتاوی.

٦- مراجعة الحسابات في السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من إجرائها وفق معايير المحاسبة المقررة.

٧- مراجعة دراسات الجدوى للمشروعات والأعمال التي تعتمد المؤسسة تمويلها بما فيها دراسة العملية للتأكد من شرعيتها ودراسة حالة العميل للتأكد من كفاءته وأمانته.

٨- مراجعة العقود والاتفاقات التي تبرمها المؤسسة مع الغير للتأكد من موافقتها للنماذج التي أقرتها هيئة الرقابة الشرعية وأن الشروط الإضافية تتفق مع الشريعة ولا تخالفها.

٩- فحص الضمانات المقدمة من العملاء للتأكد من كفياتها ومطابقتها للشروط الشرعية للضمانات.

١٠- متابعة العمليات والمشروعات التي تتم مع الغير في صورة مشاركة أو مضاربة للتحقق من التزام الشريك والمضارب بالشروط المتعاقد عليها خاصة بالنسبة لما يحمل عليها من تكاليف ومن مراعاة مشروعية المعاملات.

١١- فحص أسباب الخسائر لبعض العمليات التي تتم مع الغير مشاركة أو مضاربة للتحقق من مدى مسؤولية العميل عنها من عدمه وبالتالي التقرير الشرعي لمن يتحمل بهذه الخسائر.

١٢- فحص ومراجعة معاملات المؤسسة مع البنوك التقليدية للتحقق من مشروعيتها ومن أنها لا تتطوى على فوائد ربوية.

١٣- فحص الديون المتأخرة على العملاء والتعرف على أسباب توقفهم : هل هي المماطلة أو الإعسار؟ للصرف الشرعي حيالهم.

١٤- المشاركة في لجان التحكيم بين المؤسسة والعملاء بصفة مراقب.

١٥- الرد على استفسارات العملاء فيما يتعلق بالجوانب الشرعية في تعاملهم مع المؤسسة.

١٦- متابعة تنفيذ توصيات هيئة الرقابة الشرعية حول بعض العمليات.

١٧- تجميع وصياغة المسائل الشرعية المستجدة والتي طرأت أثناء التنفيذ لعرضها على هيئة الرقابة الشرعية.

١٨- متابعة تصحيح التجاوزات الشرعية التي اكتشفها المراجع الداخلي أو هيئة الرقابة الشرعية.

١٩- فحص الديون التي تقرر إعدامها والتعرف على سبب الإعدام إن كان بسبب سوء تصرف المسؤولين في المؤسسة أن تقصر لهم فلا تحمل على حسابات الاستثمار ، وأن كانت بسبب يخرج عن نطاق مسؤوليتهم فتحمل على حسابات الاستثمار.

٢٠- حصر الكسب المخالف للشريعة ومتابعة التصرف فيه وفقاً للإجراءات الشرعية المقررة.

٢١- مراجعة عمليات الصرف الأجنبي للتحقق من توافر الشروط الشرعية لعقد الصرف فيها.

٢٢- فحص ومراجعة توزيع الأرباح بين المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار للتحقق من مطابقتها للقواعد المقررة.

٢٣- مراجعة وفحص حساب الزكاة المطلوبة من المؤسسة، ومراجعة القوائم المالية لصندوق الزكاة إن وجد.

٤- مراجعة مدى استحقاق المقترضين قرضاً حسناً ومراجعة القوائم المالية لصندوق القرض الحسن.

٥- مراجعة القوائم المالية الدورية والختامية للتأكد من استيفائها لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الصادر عن الهيئة ومدى دقة وعدالة البيانات الواردة بها.

٦- إعداد تقرير دوري وختامي بنتيجة المراجعة ومناقشة ما جاء بها من ملاحظات مع الإدارة المختصة قبل إصدار التقرير بصفة نهائية على أن تسلم صورة من التقرير إلى لجنة المراجعة تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة ، وصورة لهيئة الرقابة الشرعية.
هذه هي أهم مهام و اختصاصات المراجعة الشرعية الداخلية والتي تقوم بها باستخدام أساليب فنية نتناولها في الفقرة التالية.

الأمر الثاني: أساليب ممارسة المراجعة الشرعية الداخلية: وهي أساليب مستقرة في علم المراجعة بشكل عام ومنها ما يلى:

١- الزيارات الميدانية لمواقع العمل خاصة في حالات مثل التحقق من قبض البنك للسلعة قبل بيعها مراجعة أعمال الفروع والمندوبيات التي لا يوجد بها قسم للمراجعة الداخلية، وكذا زيارة واقع العمل بالنسبة لعملاء مضاربة أو مشاركة أو استصناع، وللشركات التي تساهم المؤسسة فيها، وذلك للحصول على تأكيد عملي واقعى بسلامة المعاملات من الناحية الشرعية.

٢- المراجعة المستدية من خلال الإطلاع على وفحص العقود والنماذج وكافة المستندات التي يحتويها ملف العملية.

٣- المراجعة الحسابية للتأكد من دقة العمليات الحسابية وأن مبالغ البنود المذكورة تخص العملية وعدم اهمال شيء منها.

٤- الاستفسارات والمناقشات مع الموظفين للحصول على بيانات ومعلومات تمكنهم من التتحقق من صحة العمليات شرعاً.

٥- المراجعة الدفترية بالإطلاع على الدفاتر المحاسبية والسجلات البينية والإدارية.

٦- المصادقات التي يرسلها المراجع إلى المتعاملين مع المؤسسة للتصديق على مدى صحة العمليات التي تم معهم والضوابط الشرعية التي تحكمها.

٧- الملاحظة الشخصية والاستنتاج والمقارنات.

ولكى يؤدى المراجع الشرعى الداخلى هذه المهام بهذه الأساليب فإنه يلزم توفر متطلبات تناولها فى الفقرة التالية.

الأمر الثالث: متطلبات تنفيذ المراجعة الداخلية : ومن أهمها ما يلى:

- ١- تحطيم العمل ووضع برنامج تفصيلى يحتوى على الأعمال المطلوب منه القيام بها وكيفية تنفيذها والمسئول عن التنفيذ وتوقيت التنفيذ.
- ٢- توفر مواد المراجعة، وهى ما يستند إليه المراجع فى الحكم على مدى شرعية المعاملات وتمثل فى أدلة العمل السابق ذكرها بالإضافة إلى الفتاوى والاستشارات والتوصيات التى تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية والتى يجب أن يعد ملفات لكل منها مرتبة ومصنفة حسب نوع العملية للرجوع إليها.
- ٣- يراعى عند إعداد الدورة المستندية لكل مستند ونموذج، والتى تعنى تحديد الخطوط التنظيمية التى تمر فيها المستندات على الإدارات والأقسام المختلفة إما بالإضافة بيانات عليها أو نقل بيانات منها أو اعتماد ما جاء بها ، أن تكون المراجعة الشرعية الداخلية إحدى الإدارات التى يمر بها كل مستند ونموذج قبل اعتماده إدارياً لاعتماده شرعاً.
- ٤- يكون للمراجعة الشرعية الداخلى حق الإطلاع بدون قيود على جميع المستندات والسجلات والدفاتر والنداءات حتى ولو بعد حفظها مركزاً أو فى الأقسام المختلفة لاستيفاء معلومات منها تتلزم فى عمله، كما يكون من حقه الاتصال بكل من لهم صلة بعمله داخل المؤسسة وخارجها دون قيود.
- ٥- يكون من حق المراجعة الشرعية الداخلى القيام بزيارات ميدانية للمواقع التى لأداء عمله فيها صلة تنفيذ مهامه على الوجه الأكمل.

الخلاصة

لقد تناولنا فى هذا البحث موضوع الرقابة الشرعية الداخلية على الوجه التالى:

- أن الرقابة الشرعية الداخلية ضرورية لضمان الالتزام الشرعى لمعاملات المؤسسات الإسلامية ولمساعدة الإداره على أداء مسؤوليتها ولأن الرقابة الشرعية الخارجية بحكم طبيعتها ومهامها لا يمكنها تحقيق الرقابة التفصيلية على أعمال المؤسسات.
- أن الهدف الأساسى للرقابة الشرعية الداخلية هو العمل على ضمان الالتزام الشرعى فى أعمال المؤسسات المالية الإسلامية إلى جانب أهداف فرعية أخرى.
- أن التصور المناسب للرقابة الشرعية الداخلية هو النظر إليها بصفة نظام فرعى من نظام الرقابة الداخلية وليس مجرد رقابة تنظيمية يقوم بها قسم أو إداره.

- أن الإطار العام للرقابة الشرعية الداخلية تتكون من مقومات هي مجموعة العاملين في المؤسسة، والأسس الذي تمثل أدلة موضوعية لأداء الأعمال وفق الأحكام الشرعية، وإدارة مراجعة شرعية داخلية.

- أنه توجد مجموعة ممن الأساليب والأدوات والإجراءات الخاصة بكل مقوم من مقومات الرقابة الشرعية الداخلية تساهم في إنجاز هذه الرقابة بشكل فعال.

والله ولي التوفيق